القواعد الاحترازية لمقررات لجنة بازل ٣ ومدى توافقها مع الاداء المصرفي في العراق دراسة تحليلية في المصرف الاهلي العراقي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

م.م. زهراء ناجي عبيد
الجامعة التقنية الوسطى-معهد الادارة التقني

المستخلص:

يعد اقطاع المصرفي من الركائز المهمة والرئيسة في أي اقتصاد لذلك تقوم البلدان في محاولة منها لتعزيز اقتصاداتها على رفع كفاءة قطاعها المصرفي وذلك من خلال التركيز على مجموعة من الخطوات الرقابية التي تستند الى التوصيات والمعايير التي وضعت من قبل المنظمات الدولية وفي مقدمتها المعايير والمتطلبات التي وضعت من قبل لجنة بازل (٣)، وفي هذا البحث جرى تسليط الضوء على الإصلاحات والتعديلات الواردة في اتفاقية بازل (٣) وتطبيق تلك المعايير والمؤشرات على المصارف العراقية الحكومية والخاصة بشكل عام، فضلا عن تطبيقها على المصرف الأهلي العراقي بشكل خاص، ويستمد البحث أهميته من ان الرقابة السليمة والتزام المصارف بالمعايير الدولية من شانه ان يعمل على تطوير هذا القطاع ويجعله قادرا على مواجهة الصدمات المالية وضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية وبالتالي يسهم ذلك على رفع الأهمية النسبية للقطاع المصرفي واخذه الدور الريادي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The banking sector is one of the main pillars of any economy. In order to enhance their economies, countries are trying to improve the efficiency of their banking sector by focusing on a set of supervisory steps based on recommendations and standards developed by international organizations, In particular the criteria established by the Basel Committee (3). In this paper, the reforms and amendments mentioned in the Basel (3) Convention were highlighted and the

application of these criteria and indicators to the Iraqi government and private banks in general, as well as their application to the Iraqi National Bank in particular. It is important that the sound supervision and adherence of banks to international standards would work to develop this sector and enable it to face financial shocks and ensure the ability of banks to meet their financial obligations, thus increasing the relative importance of the banking sector and taking the leading role in leading the economic development process.

الكلمات المفتاحية: بازل (٣) ، كفاية راس المال ، نسبة السيولة

المقدمة

نظرا للاضطرابات المالية التي تخلفها الصدمات المالية ولاسيما ازمة الرهن العقاري التي حدثت في سنة (٢٠٠٨) في الولايات المتحدة وامتدت الى دول اخرى ، قامت لجنة بازل (٣) بإجراء العديد من التعديلات المهمة والواسعة من خلال اصدار قواعد ومعايير جديدة لتسهم في زيادة صلابة القطاع المصرفي، اذ تلزم تلك القواعد المصارف على تحصين وضعها المالي ورفع كفاءتها في مواجهة الازمات التي قد تتعرض لها، كما وتركز تلك التعديلات على زيادة متطلبات راس المال وتعزيز السيولة لكي يتسنى للمصرف تحمل الخسائر في حالة وقوع الازمة وذلك على المديين القصير والطويل وبالتالي يسهم ذلك في رفع قدرة المصارف على وجهة الضغوط الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، لذلك من الضروري أن تقوم الجهات الرقابية في العراق المتمثلة بالبنك المركزي العراقي بإخضاع الجهاز المصرفي في العراق للمعايير الدولية وتطبيق تلك المعايير عليه مع الاخذ بنظر الاعتبار البيئة الاقتصادية في العراق عند تطبيقها لان تلك المعايير قد وضعت بالأساس لمراقبة المصارف الدولية في البلدان المتقدمة، وان التزام المصارف العراقية بالمعايير الدولية يسهم في تعزيز القطاع المصرفي ويسهل اندماجه مع البيئة المصرفية الدولية ويعزز الثقة بالمصارف.

المبحث الاول / منهجية البحث

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في مدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات ومعايير اتفاقية بازل اذ يواجه القطاع المصرفي مجموعة من التحديات لذلك تسعى الجهات الرقابية الى تعزيز القطاع المصرفي في مواجهة تلك التحديات وذلك ومن خلال إلزام المصارف لجملة من المتطلبات والمعايير لكي تكون قادرة على موجهة الضغوط المالية والأزمات الاقتصادية.

أهمية البحث: ان الرقابة السليمة من قبل الجهات الرقابية والتزام المصارف بالمعايير الدولية من شانه ان يعمل على تطوير هذا القطاع ويجعله قادرا على مواجهة الصدمات المالية وضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية وبالتالي يسهم ذلك على رفع الأهمية النسبية للقطاع المصرفي واخذه الدور الريادي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية، لذلك يستمد البحث أهميته في تقييم الأداء المصرفي في العراق وفق

متطلبات ومعايير لجنة بازل (٣) والمتمثلة بشكل رئيسي بنسب كفاية راس المال ونسب تغطية السيولة.

هدف البحث: يكمن هدف البحث فيما يلي:

أ- تقديم أطار فكري يعرض من خلاله اهم الإصلاحات والمعايير التي تضمنتها اتفاقية بازل (٣).

ب- تطبيق تلك المعايير ومؤشراتها على عينة من الجهاز المصرفي في العراق لبيان مدى التزام المصارف العراقية بتلك المتطلبات.

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها ان تطبيق متطلبات ومقررات لجنة بازل (٣) يسهم في رفع كفاءة القطاع المصرفي في العراق ويجعله اقل عرضه للمخاطر التي من الممكن ان يواجهها.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على النظام الصرفي في العراق وفق ما متوفر من بيانات مالية.

حدود البحث:

-الحدود الزمانية: المدة ٢٠١٣-٢٠١٧

-الحدود المكانية: الجهاز المصرفي في العراق بشكل عام والمصرف الأهلي العراقي بشكل خاص.

المحور الأول: إطار مفاهيمي حول نشأة وتطور مقررات لجنة بازل

أولا: اتفاقية بازل 1 عام (١٩٧٣)

مع تنامي دور العولمة في منتصف القرن الماضي وما نتج عنها من حرية انتقال رؤوس الأموال والتي افرزت عدة تحولات على الصعيد الاقتصادي العالمي لذلك فقد وجد اغلب مسؤولي السياسات النقدية ان المنافسة بين المصارف في بلدانهم لا تتصف دائما بمقدار كافي من العدالة نظرا الى التباين الحاصل في الشروط والقيود التي تفرض على تلك المصارف، اذ تضع بعض البلدان قيود مشددة على عمل الجهاز المصرفي بينما تكون تلك القيود اكثر انفتاحا في بلدان أخرى، لذلك قرر هؤلاء المسؤولين تحقيق القدر الكافي لتوحيد القيود والشروط المفروضة لتحقيق المنافسة العادلة بين المصارف وعلى اثر ذلك اتفقوا على تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة (١٩٧٣) تحت مسمى (لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية) بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى وتحت اشراف مباشر من بنك التسويات الدولية وقد اقتصر أعضاء اللجنة على محافظي البنوك المركزية لتلك الدول (البرزنجي،٢٠١٨،ص١٢٦).

ويقتصر عمل لجنة بازل على الجوانب الفنية والاستشارية ولا تستند الى أي اتفاقية رسمية او معاهدة دولية لذلك فهي منظمة غير رسمية قائمة على التفاهم والتنسيق في المواقف بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وعلى الرغم من أن توصيات اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، إلا أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، إذ تنحصر مقرراتها ومتطلباتها في اللجنة وضع المبادئ

والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف فضلا عن الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان لغرض تحفيزها على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات، لذلك استطاعت هذه اللجنة من تحقيق انجاز كبير في تقديم إطار دولي للرقابة المصرفية وتهيئة الأرضية المناسبة لإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية ووضع اليات موحدة لمواجهة المخاطر المحتملة التي تتعرض لها المصارف.
وتكمن أبرز اهداف لجنة بازل فيما يلي(رهيف،٢٠١٥،ص٤٠٢):
١-المساهمة في تعزيز التعاون بين النظام المصرفي الدولي وتشجيع البنوك المركزية على التعاون مع بعضها لحل المشاكل المتعلقة بالقطاع المصرفي.
٢- المساهمة في تعزيز المنافسة العادلة للنظام المصرفي من خلال توفير وضع تنافسي متكافئ، واستبعاد المنافسة غير العادلة الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الداخلية للبلدان التي تخص راس المال المصرفي.
٣-تطوير وتحسين الأساليب الفنية والتقنية التي تخص العمل الرقابي للمصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات المتعلقة بتلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
٤- وضع وتطوير اليات جديدة تتكيف مع المتغيرات التي تطرأ على النظام المصرفي.

مضامين ومقررات اتفاقية بازل (١)

بعد سلسلة مطولة من الاجتماعات كانت التوصية الأولى لها في سنة (١٩٨٨) استندت حول معيار واحد هو كفاية راس المال (المتطلبات الدنيا لراس المال) وبموجب الاتفاق يجب ان تصل نسبة راس المال الخاص بالمصارف الى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها باوزان خاصة الى (٨%)، أي ان قياس كفاية راس المال يتحدد من خلال العلاقة بين راس المال المصرفي والموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية وبنسبة (٨%) كحد أدنى كما في المعادلة ادناه (الشمري، ٢٠١٣، ص٥٩)

$$\text{نسبة كفاية رأس الما ل} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع المخاطر المحتملة المرجحة}} \times ١٠٠ \%$$

اما راس المال وفق مفهوم لجنة بازل فيتكون من شريحتين:
١- الشريحة الأولى: وتسمى رأس المال الأساسي وتتكون من رأس المال النظامي، الاحتياطيات المعلنة، الأرباح المحتجزة، وحقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية.
ويستثنى من الشريحة الأولى كل من احتياطيات إعادة التقييم، والأسهم الممتازة غير الدائمة.
٢-الشريحة الثانية : وتسمى راس المال الثانوي او المساند وتتكون من:

أ-الاحتياطيات غير المعلنة*[١] حسب موافقة السلطات الرقابية المحلية.
ب-احتياطيات إعادة تقييم الأصول**[٢] وتخصم ما نسبته ٥٥% منها بسبب تذبذب قيمتها.
ج-مخصصات المخاطر، ويجب ان لا تتعدى نسبة (١,٢٥%) من الأصول وبقية الالتزامات العرضية والخطرة.
د-القروض المساندة، وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن (٥) سنوات، ويشترط ألا تزيد قيمتها عن (٥٠%) من رأس المال الأساسي.
ح-المحذوفات: ويحذف من رأس المال الأساسي عدة بنود أبرزها شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، والاستثمار في أموال مصارف ومؤسسات مالية أخرى.

الأخطار الائتمانية وفق اتفاقية بازل(١)

اهتمت لجنة بازل منذ تأسيسها بالأخطار الائتمانية، وأبرز ما ركزت عليه (داغر، ٢٠١٦، ص١٧٧):
أ: تصنيف البلدان: التفرقة ما بين البلدان من ناحية المخاطر إلى:
-دول منخفضة المخاطر: وهي مجموعة الدول العشر فضلا عن سويسرا والمملكة العربية السعودية.
-باقي دول العالم: تتميز بارتفاع درجة المخاطر فيها بحسب ظروفها الاقتصادية والسياسية.
ب: تحديد أوزان المخاطر :لقد قامت بتقسيم الأصول إلى نوعين هما:
-أصول الميزانية: عدم قدرة البنك على استرجاع أمواله تختلف من أصل إلى آخر ومن متعامل لآخر كذلك، وبصفة عامة قسمتها إلى فئات تتراوح أوزانها ما بين(صفر) و(١٠٠%).
-الأصول خارج الميزانية: يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب المبالغ في معاملات تحويل محددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها.

إيجابيات وسلبيات أتفاقية بازل(١):

أ :ايجابيات بازل(١): تتمثل أهمها في(داغر، ٢٠١٦،ص١٧٩):
-وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة.
-توفير المعلومة حول البنوك، بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها.
-سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.
ب -سلبيات بازل(١): وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أبرزها في:
-أنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أن هناك مخاطر أخرى مؤثرة على عمل المصارف.

---

[*] وهي احتياطيات موجودة فعلا في حسابات المصرف لم يعلن عنها في حساباته الختامية بشرط ان تكون مقبولة من قبل السلطات الرقابية

[**] ويقصد بها المبالغ المحتجزة من الفائض الذي تظهره قوائم الحسابات الختامية لتحقيق اهداف معينة مثل مواجهة المخاطر او لتعزيز الوضع المالي.

-الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.
-أنها لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية.

ثانيا: اتفاقية بازل (٢) عام (١٩٩٩)

اتضح من خلال تطبيق مقررات بازل الاولى ان هنالك عدة ثغرات وشابها الكثير من القصور اذ استمر هاجس الازمات المالية بالرغم من التزام الدول بتطبيق مبادئ بازل(١)، واشارت لجنة بازل في مقرراتها الجديدة الى ان مبررات التعديلات المقترحة لاحتساب معيار كفاية رأس المال عن ما كانت عليه في المقررات الاولى جاءت نتيجة للعديد من الاسباب ابرزها تحسن الاساليب التي تتبعها البنوك لقياس وادارة المخاطر مما يقتضي بحث مدى امكانية الاعتماد على هذه الاساليب لتحديد حجم رأس المال اللازم، وعدم مراعاة اللجنة السابقة لدى تحديد اوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين واخر، كما وقد برزت من خلال تقييم الممارسة عدة عناصر قصور وثغرات في هيكل الاتفاقية الأولى من أهمها أنها كانت تغطي هيكلا سطحيا غير مرن وغير عميق لنتائج قياس المخاطر، ولا يتماشى مع درجات المخاطر في كل مصرف، فضلا عن أن التقدم التكنولوجي في الاتصالات وتحليل المخاطر ادى إلى إتباع العديد من المصارف إلى أساليب أكثر تقدما وفاعلية اكبر في إدارة المخاطر المالية.

١-مضامين ومقررات بازل(٢)

أ- الدعامة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تحدد الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية المتطلبات الدنيا لراس المال الرقابي أي كمية راس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر، وقد أبقت لجنة بازل على معدل كفاية راس المال بنسبة(٨%)، حيث يشكل راس المال القانوني ما نسبته (٨%) من مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، ويغطي الحد الأدنى لمجموع رأس المال حسب المقررات الجديدة ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وتبقي المقررات الجديدة على نفس المفهوم لراس المال القانوني والذي يمثل شريحة رأس المال الأساسي وكذلك رأس المال المساند حيث بقيت مكوناته على حالها، إلا أنها عدلت جذريا من نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، اذ اشارت اللجنة إلى أن الاتفاق الجديد يقدم سلسلة من المقاربات الأساسية والمتطورة لقياس مخاطر الائتمان والتشغيل وكما يلي(نصيف، ٢٠١٨، ص٢٧١) :

١- رسملة المخاطر الائتمانية :سمحت اللجنة بثلاث مناهج لقياس المخاطر الائتمانية وهي:

-المنهج القياسي: يتميز بانه اكثر حساسية للمخاطر حيث يقوم البنك بتحديد وزن المخاطر لكل عنصر من عناصر الموجودات والبنود خارج الميزانية و ينتج عن ذلك مجموع كلي لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر.

-منهج التقييم الداخلي للمخاطر.

-منهج التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر.

وبموجب المنهجين الاخيرين يسمح للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض وهذا بالنسبة للمصارف التي لديها تصنيفات داخلية متطورة وذلك بعد موافقة السلطات الرقابية على سلامة التصنيف.

٢- رسملة مخاطر السوق: حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لإحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري، ومنهج النماذج الداخلية، اذ تقوم الطريقة المعيارية على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة المصرف، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، اما طريقة النماذج الداخلية التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناء على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال.

٣- رسملة المخاطر التشغيلية: جاءت مقررات بازل الثانية لتؤكد على اهمية المخاطر التشغيلية باعتبارها من المخاطر المهمة التي تواجه المصارف في عملها ويتوجب عليها الاحتفاظ برأس مال خاص لحمايتها من الخسائر المترتبة على هذه المخاطر، وكما هو الحال بالنسبة للمخاطر الائتمانية فقد حددت لجنة بازل ثلاثة مناهج يمكن للمصارف ان تلجأ اليها لتقدير رأس المال المطلوب لتغطية هذا النوع من المخاطر، وهذه المناهج هي(نصيف، ٢٠١٨، ص٢٧٣):

-منهج المؤشر الاساسي :وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو اجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات.

-المنهج المعياري :تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح المستمر للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية وعلى الرغم من ان هذه الطريقة تعتمد ايضا على عوامل ثابتة كنسبة اجمالي الدخل الا انها تسمح للمصارف بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل وبالتالي تكون اكثر مرونة من منهج المؤشر الاساسي.

-منهج القياس المتقدم : وهذا المنهج يخص المصارف الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام اسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها.

ب-الدعامة الثانية عملية المراجعة الرقابية

تعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل(٢) على مجموعة من المبادئ التي تؤكد على ضرورة امتلاك المصرف لنظام داخلي سليم لتقييم ملاءة رأسماله وفقا لحجم المخاطر التي يمكن ان يواجهها وتحدد هذه الدعامة مسؤوليات الإدارة العليا والتنفيذية مما يؤدي إلى تدعيم الرقابة الداخلية.

وتستند عملية المتابعة هذه على أربعة مبادئ أساسية هي(محمد، ٢٠١٤، ص٥٧)

١- تلزم مقررات بازل (٢) المصارف بضرورة الاحتفاظ بنسبة ملاءة تفوق الحد الادنى لمعيار ملاءة رأس المال، اذ توصي اللجنة بإعطاء صلاحيات اكبر للمراقبين لحث المصارف على الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التي تحتفظ بالحد الادنى فقط وذلك في ضوء أوضاعها وأدائها.

٢- يجب أن يكون لدى كل مصرف نظام رقابة داخلي يتمتع بالمستوى المطلوب لتقييم كفاية راس المال في ضوء المخاطر التي يتعرض لها المصرف حسب خطته المستقبلية، وبالتالي يجب على المصارف اتباع منهجية واضحة وفعالة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال.

٣- تقييم الاستراتيجيات الداخلية لكفاية راس المال وكذلك مدى وفاء المصارف بمتطلبات راس المال الرقابية.

ج-الدعامة الثالثة: الانضباطية السوقية

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة المصارف على بناء علاقات جيدة مع العملاء لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف هذه الدعامة إلى تعزيز انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، اذ تطالب اللجنة بان تكون للمصرف سياسة افصاح واضحة ومقررة من قبل مجلس الادارة تحدد الاهداف والاستراتيجيات التي تخص الافصاح للجمهور عن المعلومات المتعلقة بالمركز المالي.

ثالثا: اتفاقية بازل ٣ في عام (٢٠١١)

جاءت معايير بازل (٣) كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد اعلان العديد من المصارف افلاسها وثبات القصور في معايير بازل (٢) وفشلها في الحماية أو عدم التقيد بها أصلاً، لذلك أصبح لزاما ادخال مقررات جديدة او تعديلات على المقررات السابقة تواكب الواقع المصرفي.

١- التعديلات التي استحدثت في اطار اتفاقية بازل (٣)

دفعت الأزمة المالية العالمية في سنة (٢٠٠٨) إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي على صعيد كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة

لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات.

وقد أظهرت معظم الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت طيف واسع من النشاطات والممارسات المصرفية، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وكذلك الممارسات المتعلقة بعمليات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، فضلا عن ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر.

ومن الأمور الأخرى التي اتضحت في خلال الأزمة المالية هي أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة.

لذلك ونتيجة لكل ما سبق، فقد تداعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي، ويتوجب وضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث التي تضمنتها بازل (٢) وبشكل أكثر تفصيلا، فقد ركزت التعديلات على الدعامة الأولى اذ أدخلت تغييرات في مجال مخاطر السوق، وكذلك طرأت تغييرات في إطار عمليات التسنيد، وكذلك السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل مصرف، فضلا عن تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطاته بحيث يحسن من نوعيتها ويقوي قدرة المصارف على تحمل جانب كبير من الخسائر وامتصاص الصدمات خلال فترات الازمات.

وركز المفهوم الجديد على مكونات رأس المال الأساسي حيث نجد(مقررات اتفاقية بازل٣، ٢٠١١،www.bis.org):

ـقد ارتفعت نسبة الأسهم العادية في بازل الثالثة إلى نسبة (٤.٥%)، بينما كانت بالنسبة لبازل (٢) تمثل فقط نسبة (٢%).

-إضافة نسبة احتياطية إضافية مقدارها (٢.٥%).

-رفع نسبة رأس المال الأساسي من (٤%) إلى (٦%).

-انتقلت النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من (٨%) إلى (١٠.٥%) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

جدول (١) يوضح الفرق بين متطلبات بازل (٢) وبازل(٣)

المتطلبات	بازل (٢)	بازل(٣)
راس المال الإجمالي	٨%	١٠.٥%
راس المال الاحتياطي	٤%	٦%
الأسهم العادية	٢.٥%	٤.٥%

المصدر: Basel committe on supervision international convergence of capital measurement and capital standard www.bis.org

٢-مرتكزات اتفاقية بازل(٣)

تتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها اتفاقية بازل (٣) كما يلي:

أ-رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من (٢%) إلى (٤.٥%)، مع إضافة هامش احتياطي آخر مكون من أسهم عادية بنسبة (٢.٥%) من الأصول لمواجهة الأزمات وبالتالي يصل المجموع إلى (٧%).

ب-المحافظة على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال المطلوب دون تغيير بنسبة (٨ %) مع إضافة احتياطي الأزمات يصل الحد الأدنى الإجمالي هو (١٠.٥%).

ج-تدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، اذ بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة مشروع بازل (٣) إلى زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، واقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في هذا المجال وكما يلي:

(أولا) نسبة تغطية السيولة في المدى القصير والتي تتطلب من البنك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولةعالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى (٣٠) يوما وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

(ثانيا) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير مصادر تمويل مستقرة لانشطة البنك.

3-معايير ومتطلبات اتفاقية بازل (٣)

أ– رأس المال التنظيمي: تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتكون كما يلي(اتفاقية بازل ٣، ٢٠١١، ص٤٦) :

-الشريحة الأولى للأسهم العادية: وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدّورة، وتعتبر النواة الصلبة للمصرف والتي يجب أن تزداد من (٢%) من قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى (٤,٥ %).

-الشريحة الأولى الإضافية: وتتكون من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطيات المعلنة وغيرها والتي يجب أن تكون بنسبة (١,٥%).

- الشريحة الثانية: وتمثل رأس المال المساند وتسمى بالأموال الخاصة المكملة وتضم احتياطيات إعادة التقييم ومخصصات خسائر الديون، ويجب ان تكون عند مستوى(٢٢%).

ب– نسبة كفاية رأس المال: قامت لجنة بازل (٣) بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال وبشكل تدريجي وذلك وفقاً لما يلي(اتفاقية بازل ٣، ٢٠١١، ص٥٣):

-رفع نسبة الحد الأدنى من إجمالي الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى(٦%) والمتكونة من(٤,٥% للشريحة الأولى+ ١,٥% للشريحة الأولى الإضافية)، فضلاً عن الشريحة الثانية التي تشكل نسبة(٢%) .

-إضافة رأس مال لغايات التحوط: وهو هامش حماية يضاف إلى نسبة كفاية رأس المال ويجب ان تصل نسبته (٢,٥%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي تصل نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال المطلوبة (١٠,٥%).

- رأس مال إلاضافي: ويتعلق هذا الاحتياطي بتغطية مخاطر المحتملة للدورات الاقتصادية، وتتراوح نسبته (صفر – ٢,٥ %) من الموجودات المرجحة بالمخاطر، مع العلم بأن هذا الهامش يضاف فقط للدولة التي يحصل فيها نمو مرتفع للائتمان قد ينتج عنه مخاطر مرتفعة على النظام المصرفي والمالي.

ج- معيار السيولة: اعتمدت بازل (٣) نسب ومعايير جديدة لمراقبة حجم سيولة المصارف وكمايلي:

(أولا) نسبة تغطية السيولة: وتمثل نسبة الأصول العالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة في المدى القصير وخلال(٣٠) يوم، ويجب أن لا تقل عن نسبة (١٠٠%)، اذ تهدف لجنة بازل من هذا المعدل إلى أن يكون المصرف قادراً على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة والاستمرار في أعماله خلال مدة شهر في حال وقوع أزمة دون اللجوء الصعب والمكلف إلى السوق أو إلى المصارف أو السلطات المالية.

(ثانيا) نسبة صافي التمويل المستقر: وتمثل نسبة المبلغ المتاح من التمويل المستقر إلى مبلغ التمويل المستقر المطلوب، ومفهوم التمويل المستقر يمثل جزء من حقوق المساهمين والمطلوبات المتوقع أن تكون مصدر تمويل جيد بفترة استحقاق تزيد عن مدة سنة أو بفترة استحقاق أقل من سنة لكن من المتوقع أن يظل لفترة أكثر من سنة ضمن ظروف محددة أي أنه يمثل نسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر(الأصول) والتي تعكس قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الأمد المتوسط، ويجب أن لا تقل عن (١٠٠%).

د– نسبة الرافعة المالية: أضافت لجنة بازل(٣) معيار جديد هو الرافعة المالية التي تمثل قيمة الأصول داخل وخارج الميزانية (بدون أخذ المخاطر بنظر الاعتبار) إلى رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدّورة (الشريحة الأولى)، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن (٣%).

ه – التأكيد على الالتزام بمعايير نظام الحوكمة المصرفية ومنهجية ممارسات اختبارات الضغط المصرفية ومتطلبات الدعامة الثانية.

<u>المحور الثاني: تحليل حاجة القطاع المصرفي العراقي الى الالتزام بمقررات بازل (٣)</u>

<u>أولا: واقع القطاع المصرفي في العراق</u>

١- هيكلية القطاع المصرفي في العراق

في عام (٢٠١٧) بلغ عدد المصارف في العراق (٦٩) مصرفا موزعة كالاتي(التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٧، ص٢٦):

-المصارف الحكومية وعددها (٧) مصارف منها (٣) مصارف تجارية و(٣) مصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد.

-المصارف الاهلية ويبلغ عددها (٦٢) مصارفا منها (٢٤) مصرف تجاري و(١٥) مصرف أجنبي اما المصارف الإسلامية فيبلغ عددها (٢٣) مصرف منها (١٩) مصرف إسلامي محلي و(٤) اجنبية.

ويبلغ اجمالي رؤوس الأموال المصارف في سنة (٢٠١٧) حوالي (١٤.٥) ترليون دينار عراقي بنسبة (٢٣.٣%) للمصارف الحكومية و(٧١.٩%) للمصارف الاهلية بواقع (١١.١) ترليون دينار وبنسبة و(٤.٨%) للمصارف الأجنبية من اجمالي رؤوس الأموال للمصارف العراقية، اما المصارف الإسلامية ساهمت بنسبة (٣٢.١%)، اما المصارف التجارية فتبلغ نسبة مساهمتها (٣٩.٨%) من اجمالي رؤوس الأموال المصارف العراقية.

مخطط (١) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف في العراق لسنة ٢٠١٧

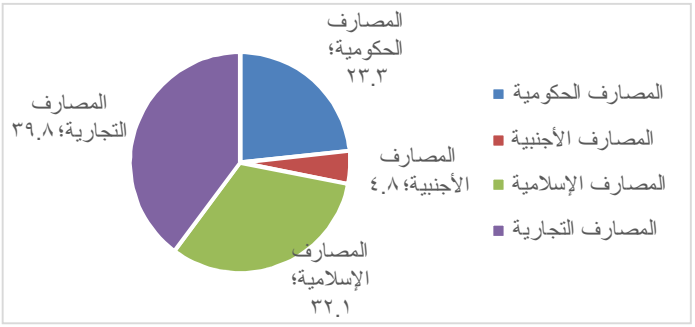

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاستناد على البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٧

- بلغت الموجودات فان المصارف الحكومية نسبة (٨٣.٨%) من اجمالي موجودات القطاع المصرفي في العراق، والمصارف الاهلية نسبة (١٦.٢%) من اجمالي الموجودات.

- بلغ اجمالي الودائع لغاية نهاية سنة (٢٠١٧) حوالي (٦٧) تريليون دينار عراقي ليشكل ما نسبته (٢٩.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي للعراق لنفس السنة المذكورة، اما توزيع الودائع فان الودائع الجارية استحوذت على أكبر حصة وبنسبة (٤٧.٨%) من اجمالي الودائع، اما ودائع التوفير فقد استحوذت على نسبة (١٠.٦%) وأخيرا الودائع الثابتة وبنسبة (٨.٦%) (النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٧، ص٤٨).

-بلغ هيكل الودائع حسب القطاعات فان ودائع الحكومة تستحوذ على نسبة (٢٢.١%) من اجمالي الودائع، وودائع القطاع الخاص استحوذ على نسبة (٣٨.٩%)، وأخيرا بلغت ودائع المؤسسات العامة نسبة (٣٩%).

- الائتمان النقدي بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (٣٨) ترليون دينار عراقي في سنة (٢٠١٧) منها (١١.٢) ترليون ائتمان نقدي مقدم الى الحكومة، و(١٩.٤) ترليون للقطاع الخاص، اما الائتمان النقدي المقدم الى المؤسسات العامة فقد بلغ (٧.٢) ترليون.
- بلغت نسبة القروض والسلف النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية اذ بلغت (٨١%) يليها الديون المتأخرة وبنسبة (١١.٤%) والحسابات الحكومية (٦.٢%) وأخيرا الأوراق التجارية المخصومة (٠.٨%).
- التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية فان قطاع الخدمات في المرتبة الأولى وبنسبة (٣٨.٢%) من اجمالي التسهيلات الائتمانية يليه قطاع البناء والتشييد وبنسبة (٢٠.٨%) وقطاع الفنادق والمطاعم (١٦.١%) وبقية القطاعات (٢٤.٩%).

ثانيا: أوجه الشبه بين متطلبات لجنة بازل ومتطلبات البنك المركزي العراقي

يمكن تقسيم كل من متطلبات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي العراقي الى قسمين هي متطلبات رقابية ومتطلبات انضباطية، وفيما يخص المتطلبات الرقابية فهي متطلبات اشراف ولا توجد فروقات كبيرة وجوهرية بين توصيات لجنة بازل والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي، اذ توصي لجنة بازل بان مجلس إدارة المصرف يتحمل مسؤولية تحديد حجم المخاطر وتحديد السياسات والاجراءات التي تحد من المخاطر عن طريق تشكيل لجنة او قسم داخل المصرف يتولى إدارة المخاطر اذ يجب على المصارف ان تقوم بعملية رقابية داخلية شاملة تهدف الى اختبار إدارة المخاطر من قبل لجنة داخلية وكذلك من قبل مراقبين خارجيين، وكذلك بالنسبة للبنك المركزي وبحسب التعليمات التي تنص على ضرورة مصادقة مجلس إدارة المصرف على السياسة العامة لإدارة المخاطر وتحديد سقف معين للمخاطر اذ يتم تحديد أنواع الأدوات المالية والعمليات المسموح التعامل بها، وكذلك تنص التعليمات بضرورة وجود مراجعة دورية شاملة للسياسات والإجراءات المتبعة ويتم على تعديلها بما يتناسب مع حجم المخاطر(داغر، ٢٠١٦، ص١٨٧).

اما فيما يتعلق بالمتطلبات الانضباطية والتي تتمحور بالأساس حول عمليات الإفصاح فان لجنة بازل تحدد تلك المتطلبات عن طريق الإفصاح عن هيكل راس المال وكفاية راس المال وكذلك ضرورة الإفصاح عن حجم المخاطر بأنواعها (مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل) وبالمقابل فان البنك المركزي العراقي يؤكد على المصارف العراقية ضرورة ان يتضمن تقريرها السنوي على حجم الاستثمارات في الأدوات المالية ومكوناتها ويتعين على المصرف الإفصاح عن عمليات اعادة البيع والشراء للأصول المالية التي تتم في المصارف والارباح والخسائر الناجمة عن تلك العمليات وكذلك تتضمن التعليمات ضرورة الإفصاح عن المبالغ المقترضة من قبل المصارف المتلكئة في تسديدها فضلا عن الإفصاح عن اسهم الشركة.

ثالثا: الصعوبات التى تواجه تطبيق معايير بازل (٣) على البيئة المصرفية العراقية

تواجه البيئة المصرفية في العراق بعض الصعوبات والتحديات التي تحول دون تطبيق بعض المعايير ومتطلبات بازل (٣) وأبرز تلك التحديات هي(محسن، ٢٠١٦، ص٢٦٧):

١-عدم وجود نظام مصرفي شامل يطبق على كافة المصارف العراقية.

٢-ضعف في تحديث قواعد البيانات الخاصة بأنشطة المصارف وبياناتها المالية.

٣-وجود تفاوت كبير في البيانات من حيث الدقة والشمولية بين مصرف واخر وكذلك وجود ضعف في شفافية الإفصاح عن تلك البيانات.

٤-أغلب العاملين في المصارف العراقية يفتقرون للخبرة العملية لتطبيق المعايير الدولية.

٥-عدم تطبيق معايير ومؤشرات المحاسبة والتدقيق الدولية وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في البيئية المحاسبية الدولية وبالتالي يؤثر ذلك في اضعاف العلاقة في التعاملات بين المصارف المحلية والأجنبية.

٦- قلة استخدام الوسائل التكنولوجية الخاصة بالمصارف مما يؤثر على سرعة التسويات والشفافية وتنويع الخدمات المقدمة للزبائن فضلا عن التأثير في مستوى كفاءة أنظمة المدفوعات والوساطة المالية.

المحور الثالث: تقييم الأداء المصرفي العراقي وفق متطلبات لجنة بازل(٣) مع إشارة خاصة للمصرف الأهلي العراقي

أولا: تقييم الأداء المصرفي العراق

من اجل تقييم الأداء المصرفي العراقي وفق توصيات لجنة بازل ينبغي الوقوف على اهم المؤشرات الرئيسية وهي

١- المتطلبات الدنيا لراس المال

يبلغ اجمالي رؤوس أموال المصارف العراقية (١٤.٧) ترليون دينار لسنة (٢٠١٧) بزيادة قدرها (٣) ترليون دينار عن سنة (٢٠١٦)، اذ بلغت رؤوس أموال المصارف الحكومية (٣.٢) ترليون دينار بينما بلغت (١١.٥) ترليون دينار للمصارف الخاصة، حيث شكلت رؤوس أموال المصارف الحكومية نسبة (٢١.٧%) من اجمالي راس المال المصرفي بينما شكلت المصارف الخاصة نسبة (٧٨.٢%) كما هو مبين في الجدول ادناه

جدول(٢) راس المال القطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧(ترليون دينار)

السنة	اجمالي راس المال	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة
٢٠١٣	٧.٧	١.٥	٦.٢
٢٠١٤	٩.١	١.٥	٧.٦
٢٠١٥	١٠.١	٢.٢	٧.٩
٢٠١٦	١١.٧	٢.٢	٩.٥
٢٠١٧	١٤.٧	٣.٢	١١.٥

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنة ٢٠١٧، ص٤٨

ويتبين من الجدول أعلاه ان رؤوس أموال المصارف الخاصة شكلت على النسبة الأكبر من الزيادة الحاصلة في راس المال للمدة المذكورة وان هذه الزيادة في رؤوس الأموال تعد من العوامل المهمة التي تعزز من قدرة المصارف في مواجهة المخاطر وضمان سلامة عمل الجهاز المصرفي وكذلك تساهم في زيادة الرافعة المالية للمصارف لذلك تعد مؤشرا إيجابيا لتعزيز الاستقرار المالي.

٢- كفاية راس المال

يوضح مؤشر كفاية راس المال مدى كفاية راس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة الازمات التي قد تتعرض لها مستقبلا، وقد وضعت لجنة بازل النسبة المعيارية لكفاية راس المال والبالغة (١٢%) التي تقيس نسبة راس المال الأساسي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر.

يبلغ معدل كفاية راس المال للجهاز المصرف العراقي نسبة (٢٢٤%) في سنة (٢٠١٧) اذ تبلغ نسبة (٣٨%) للمصارف الحكومية ونسبة (٢٤٢%) للمصارف الخاصة وتعد نسب مرتفعة جدا تفوق بكثير النسبة المعيارية وهذا يجعل المصارف في وضع جيد لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها مستقبلا.

يبين الجدول ادناه ان معظم المصارف الحكومية مستوفية لشروط كفاية راس المال عدا مصارفي الرافدين والرشيد اذ بلغت نسب متدنية جدا وخصوصا في السنوات (٢٠١٣-٢٠١٥) لذلك تعد من المؤسسات المجازفة والمتعرضة للمخاطر، مع ملاحظة ان معظم المصارف الحكومية هي مصارف متخصصة وتعمل من اجل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية لذلك فان تطبيق مؤشرات بازل عليها لا يعكس صورة واقعية عنها لان مؤشرات بازل قد وضعت بشكل اساسي على المصارف التجارية.

جدول(٣) يوضح نسبة كفاية راس المال للمصارف الحكومية للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧

المصرف	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الرافدين	٢%	٤%	٤%	٢٨%	٢٨%
الرشيد	١٥%	٧٢%	١١%	١١%	١١%
العراقي للتجارة	٣٠%	٥٠%	٥٩%	٧٨%	٧٢%

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنة٢٠١٧، ص٥٩

في المقابل تعد نسب كفاية راس المال المصارف الخاصة مستوفية للنسب المعيارية اذ سجلت ادنى نسبة (١٧%) لمصرف أبو ظبي الإسلامي بينما بلغت المصارف الأخرى نسب مرتفعة جدا وبعضها قد تخطى (١٠٠٠%). والجدير بالذكر ان نسبة الكفاية رؤوس اموال الخاصة تعد مرتفعة مقارنة بالمصارف الحكومية وذلك يعود الى ان اجمالي رؤوس اموال المصارف الخاصة مرتفعة قياسا بالمصارف الحكومية لان عدد المصارف الخاصة اكبر بكثير من عدد المصارف الحكومية اذ بلغت (٦٢) مصرفا خاصا مقارنة ب(٦) مصارف حكومية فضلا عن التزام المصارف الخاصة بتوجيهات

البنك المركزي التي توصي برفع راس المال الى (٢٥٠) مليار دينار كحد ادنى لتوفير الحماية والامان للمودعين .

٣- نسبة السيولة

ركزت لجنة بازل على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية كجزء رئيس من تنظيم السيولة أي يتعين على المصارف الاحتفاظ بكميات كافية من الموجودات عالية السيولة تمكنها من موجهة المخاطر المحتملة خلال مدة (٣٠) يوم وتوصي اللجنة بان تبلغ نسبة تلك الأصول السائلة (١٠٠%).

وبلغت نسبة السيولة بشكل اجمالي (٧٢%) لسنة (٢٠١٧) وقد بلغت النسبة للمصارف الحكومية (٧٠%) بينما المصارف الخاصة (٩٠%) وهي اقل من الحد الأدنى البالغة (١٠٠%)، وقد تخطى (٣٧) مصرف خاص واجنبي من (٦٢) مصرفا النسبة المقررة بينما لم يتخطى (٢٥) مصرف تلك النسبة.

جدول(٤) يوضح نسبة السيولة للجهاز المصرف في العراق للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧

السنوات	نسبة السيولة
٢٠١٣	%٦٨
٢٠١٤	%٦٨
٢٠١٥	%٦٩
٢٠١٦	%٦٨
٢٠١٧	%٧٢

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنة ٢٠١٧، ص٥٩

ثانيا: تحليل مؤشرات المصرف الأهلي العراقي وفق معايير لجنة بازل (٣)

المصرف الأهلي هو أحد المصارف العاملة في العراق وهو مصرف خاص مساهم تأسس سنة (١٩٩٥) ولديه حاليا (١١) فرع موزعة في مناطق مختلفة من العراق.

١- راس مال المصرف يبلغ راس مال المصرف (٢٥٠) مليار دينار عراقي بحسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي التي توصي بضرورة بان يكون راس المال المصرف (٢٥٠) مليار دينار كحد أدنى، ويشكل راس المال نسبة (٤١.٤%) من مطلوبات المصرف لسنة (٢٠١٧).

اما حجم موجودات المصرف فقد بلغت (٦٠٣.٢) مليار دينار في سنة (٢٠١٧) وبنسبة زيادة (٤.٢%) عن سنة (٢٠١٦) وبنسبة زيادة (١١.٢%) عن سنة (٢٠١٣).

جدول (٥) حجم موجودات المصرف الأهلي العراقي للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧

السنة	حجم الموجودات (مليار دينار عراقي)
٢٠١٣	٥٤٢.٤
٢٠١٤	٦١٣
٢٠١٥	٥٩٢.٢
٢٠١٦	٥٧٨.٨
٢٠١٧	٦٠٣.٢

المصدر: التقرير المالي السنوي للمصرف الأهلي العراقي، ٢٠١٧، ص٣٧

وبالنسبة لمكونات الموجودات فقد شكلت الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى الائتمانية وبنسبة (٦٦.٢%) والباقي موجودات أخرى وكما هو مبين في الجدول ادناه.

جدول (٦) مكونات موجودات المصرف الأهلي العراقي لسنة ٢٠١٧ (مليار دينار)

النوع	الموجودات	النسبة من اجمالي راس المال%
نقد وارصدة لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى	٣٣٩.٥٨٨	٦٦.٢
تسهيلات ائتمانية	١٣٤.٣٥٦	٢٢.٣
موجودات مالية	١.٦٢٣	٠.٣
موجودات ملموسة وغير الملموسة	١٧.٠٩٦	٢.٨
موجودات أخرى	٥٠.٥٥٢	٨.٤
المجموع	٦٠٣.٢١٤	

المصدر: التقرير المالي السنوي للمصرف الأهلي العراقي، ٢٠١٧، ص٣٧

٢- كفاية راس المال

بلغت نسبة كفاية راس مال المصرف (١٠٦.٦%) لسنة ٢٠١٧ وهي اعلى من النسبة المعيارية المطلوبة ويدل على متانة الوضع المالي للمصرف في مواجهة الأزمات الطارئة.

جدول (٧) نسبة كفاية راس المال للمصرف الأهلي العراقي للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧

السنة	نسبة كفاية راس المال %
٢٠١٣	١٠٤
٢٠١٤	١١١.٥
٢٠١٥	١١٦.٩
٢٠١٦	١٠٣.٢
٢٠١٧	١٠٦.٦

المصدر: التقرير المالي السنوي للمصرف الأهلي العراقي، ٢٠١٧، ص٧٦

ومن الجدول (٧) أعلاه يتبين ان نسب الكفاية لكافة السنوات قيد الدراسة قد تجاوزت وبكثير النسبة المعيارية في لجنة بازل والبالغة (١٢%) وهذا يدل على متانة الوضع المالي للمصرف.

مخطط (٢) نسبة كفاية راس المال للمصرف الأهلي العراقي للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧

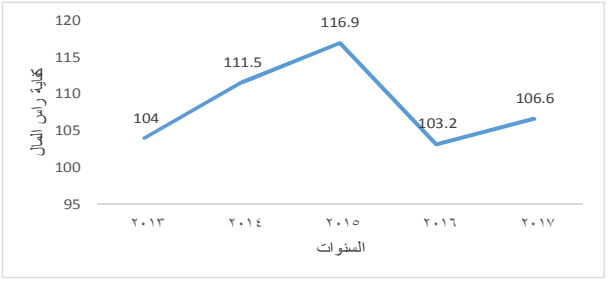

المصدر: المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٧)

٣- نسبة السيولة

بلغت نسبة السيولة في المصرف (١٤٠%) لسنة (٢٠١٧) وبفارق (٢٠%) عن سنة (٢٠١٦) وبفارق (٣٩%) عن سنة (٢٠١٣) وهي اعلى من النسبة المعيارية المطلوبة، اذ بلغت نسبة تغطية السيولة (١٢٢%) وهي التي تقيس نسبة السيولة في المدى القصير وتمثل قابلية المصرف على التزام المصرف في مواجهة السحوبات خلال مدة (٣٠) يوم، اما صافي التمويل المستقر والذي يقيس نسبة السيولة على المدى المتوسط والطويل فقد بلغت (١٠٨%) وبذلك فأن كلا النسبتين قد تجاوزت الحد الأدنى المطلوب من السيولة ويدل ذلك على قدرة المصرف على مواجهة الازمات وسحوبات العملاء المفاجئة، مع ملاحظة ان نسبة السيولة المرتفعة تدل أيضا على انخفاض نسبة الاقتراض وذلك لقدم أنظمة ضمان القروض بشكل عام وكذلك لوجود مجالات ربحية خرى للمصرف مثل استثمار السيولة الفائضة في فروقات سعر الصرف بالإضافة الى عدة أسباب أخرى.

جدول (٨) نسبة السيولة للمصرف الأهلي العراقي للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧

السنة	نسبة السيولة %
٢٠١٣	١٠١
٢٠١٤	١١٧
٢٠١٥	١٣٢
٢٠١٦	١٢٠
٢٠١٧	١٤٠

المصدر: التقرير المالي السنوي للمصرف الأهلي العراقي، ٢٠١٧، ص٧٧

من الجدول (٨) أعلاه يتبين ان نسبة السيولة لكافة السنوات الدراسة قد تجاوزت الحد الأدنى المطلوب ضمن مقررات لجنة بازل(٣) مما يعزز الوضع المالي للمصرف وقدرته على ضمان تحقيق الاستقرار المالي.

الاستنتاجات:

١-تمتاز متطلبات لجنة بازل (٣) بالشمولية من حيث الأدوات والتطبيق العملي اذ ركزت على الاتفاقية على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصارف وكذلك ركزت على موقف السيولة المصرفية لجعل المصارف أكثر مرونة في الاستجابة لطلبات الائتمان المصرفي على المديين القصير والطويل.

٢-ان متطلبات لجنة بازل ذات تطبيق يتماشى مع واقع المصارف العالمية في الدول المتقدمة ولكن تطبيق بعض متطلباتها على المصارف العراقية ضمن البيئة المصرفية المحلية يواجه بعض الصعوبات والتحديات ابرزها:

أ-عدم وجود نظام مصرفي شامل يطبق على كافة المصارف العراقية.

ب-ضعف في تحديث قواعد البيانات الخاصة بأنشطة المصارف وبياناتها المالية.

ج-وجود تفاوت كبير في البيانات من حيث الدقة والشمولية بين مصرف واخر وكذلك وجود ضعف في شفافية الإفصاح عن تلك البيانات.
د-أغلب العاملين في المصارف العراقية يفتقرون للخبرة العملية لتطبيق المعايير الدولية.
ح-عدم تطبيق معايير ومؤشرات المحاسبة والتدقيق الدولية وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في البيئية المحاسبية الدولية.
خ- قلة استخدام الوسائل التكنولوجية الخاصة بالمصارف مما يؤثر على سرعة التسويات والشفافية وتنويع الخدمات المقدمة للزبائن فضلا عن التأثير في مستوى كفاءة أنظمة المدفوعات والوساطة المالية.
٣- يعد الالتزام بمتطلبات بازل خطوة متقدمة باتجاه تطوير القطاع المصرفي ويجعله متوافقا ومنسجما مع البيئة المصرفية الدولية والذي ينعكس على زيادة عمليات وانشطة الاستثمارات الأجنبية.
٤- من خلال تطبيق مؤشرات بازل على المصارف العراقية تبين ان معظم المصارف الاهلية قد تخطت نسبة كفاية راس المال ونسبة السيولة المطلوبة ولديها سيولة فائضة قادرة على موجهة الازمات وان وضعها المالي افضل من حيث السيولة من المصارف الحكومية.
٥- تخطى المصرف الأهلي العراقي نسبة كفاية راس المال ونسبة السيولة المطلوبة لذلك فأن الوضع المالي للمصرف متوافق مع متطلبات لجنة بازل وهو قادر على مواجهة الازمات المالية الطارئة والمفاجئة.

التوصيات

١-ضرورة اعتماد المعايير الدولية ومقررات لجنة بازل لتحقيق الاندماج السريع مع المنظومة المصرفية الدولية مع الاخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق تلك المعايير إضافة التعديلات عليها لكي تتوافق مع البيئة الاقتصادية العراقية.
٢- ضرورة إقامة الدورات التدريبية المستمرة للعاملين في القطاع المصرفي لتطبيق القواعد والمعايير الدولية لكي تسهم على رفع قدرات وكفاءة العمل المصرفي وبشكل يمكنها من استيعاب وإدارة متطلبات الرقابة المصرفية.
٣- تطوير نظم المعلومات المصرفية وتضمينها جميع عمليات وانشطة المصارف وتحديث قواعد البيانات لتتصف بالشمولية والدقة كما ينبغي التأكيد على شفافية الإفصاح على تلك البيانات.
٤-ضرورة التأكيد على استخدام احدث الوسائل التكنولوجية الخاصة بالمصارف وتنويع الخدمات المقدمة للزبائن وتطوير مستوى كفاءة أنظمة المدفوعات والوساطة المالية.
٥- التركيز على الإدارة السليمة للسيولة التي تاخذ بنظر الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل لتمويل موجودات طويلة الاجل.
٦- ضرورة ان تتوفر لدى المصارف إجراءات معتمدة وواضحة لإدارة السيولة والقيام بأجراء اختبارات الضغط لتبين قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

المصادر:

١- احمد محمد البرزنجي، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل (٢)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(١١٤)، ٢٠١٨.
٢- بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل (٢)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٤٦)، ٢٠١٥.
٣- صادق راشد الشمري، استراتيجية ادراة المخاطر المصرفية واثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري، عمان الأردن، ٢٠١٣.
٤- منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار بازل (٢)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦.
٥- رافد كاظم نصيف، اتفاقية بازل واثرها على الأداء المصرفي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد(٣)، ٢٠١٨.
٦- سعد عبد محمد، قياس كفاية راس المال في المصارف الإسلامية وفقا لاتفاقية بازل، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٠) العدد (٧٥)، ٢٠١٤.
٧- مها مزهر محسن، قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل (٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(١٠١)، المجلد (٢٣)
النشرات والدوريات:
١-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، لسنة(٢٠١٧).
٢-النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، لسنة(٢٠١٧)
٣-التقرير المالي السنوي للمصرف الأهلي العراقي، ٢٠١٧.
المصادر الأجنبية:

1-Basel committe on supervision international convergence of capital measurement and capital standard www.bis.org
2-Basel committee: a global regulatory framework for more resilient banks and banking system, Switzerland, june, 2011.